



الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثالث عشر

الوثيقة: AFRM.13/D.5

أديس أبابا، إثيوبيا، ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر - ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥

وثيقة مناقشة للحوار رفيع المستوى بعنوان "العمل اللائق في أفريقيا في سياق ما بعد عام ٢٠١٥: الحقوق والحوار الاجتماعي من أجل نمو شامل ومستدام"

١. إن اعتماد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الوثيقة بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" ^١، يتيح فرصة كبيرة أمام الأمم المتحدة ككل ومنظمة العمل الدولية بشكل خاص من أجل دعم الدول الأعضاء في التزامها بالأهداف الطموحة للتنمية المستدامة، التي تعكس توافقاً واسعاً في الآراء حول طائفة واسعة من الأولويات الملحة والمترابطة.

٢. ونتيجة إدماج المكونات الرئيسية لبرنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية في برنامج عام ٢٠٣٠، بات أمام منظماتنا فرصة مهمة ومسؤولية كبيرة في أداء دور كامل ونشط في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم إلى الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. ويرتبط برنامج عام ٢٠١٥ بخطة عمل أديس أبابا التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية في تموز/ يوليه. ويتوخى البرنامج كذلك حصيلة ناجحة للدورة الواحدة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستعقد في باريس في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥.

٣. واضطلعت الدول الأعضاء الأفريقية والهيئات الدولية الحكومية بقيادة الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بدور نشط في التفاوض بشأن نص برنامج عام ٢٠٣٠، وأثنى الكثيرون من القادة الأفارقة طيب التناء على برنامج عام ٢٠٣٠ خلال انعقاد مؤتمر القمة.

٤. وقال السيد يعقوب زوما، رئيس جنوب أفريقيا، "إن جنوب إفريقيا تؤيد هذا البرنامج التحولي لما بعد عام ٢٠٣٠ من دون أية تحفظات. والتحدي ثلاثي الأوجه بشأن الفقر والبطالة وانعدام المساواة، الذي يسعى برنامج التنمية إلى التصدي له يشكل التركيز الأولي لجنوب أفريقيا، شعباً وحكومة. كما تتسق الأهداف مع خطة التنمية الوطنية لجنوب أفريقيا وبرنامج الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٣٠".

٥. وقال نائب الرئيس الأنغولي، السيد مانويل دومينغوس فيشينتي، إن "...من المهم الإشارة إلى أنه لا يزال أمامنا الكثير مما ينبغي تحقيقه. ولا يزال عدة ملايين من الناس يعيشون في فقر مدقع أو في حالات نزاع، ويجدون أنفسهم مرغمين على الهجرة إلى وجهات أخرى؛ ونشهد تزايداً يومياً لأوجه انعدام المساواة وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وتدهوراً بيئياً لوكبنا".

^١ متاح على الموقع التالي:

Available at: <https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld>.

^٢ متاح على الموقع التالي:

Available at: http://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2015/08/AAAA_Outcome.pdf.

٦. وقال رئيس مالي، السيد ابراهيم بو بكر كيتا، من جهته، "إنه بحلول نهاية عام ٢٠٣٠، تتمثل الطريقة الوحيدة المتاحة لنا، نحن قادة العالم، للحيلولة دون أن يكون مؤتمر القمة هذا مجرد مؤتمر إضافي لا أكثر، في إظهار قدرتنا المشتركة على أن نكون ضالعين فعلاً في شراكة عالمية ترمي إلى تحقيق التكامل المتوازن فيما بين الدعائم الثلاث للتنمية المستدامة، عنيت الجانب الاجتماعي والاقتصاد والبيئة".

٧. وقال وزير خارجية سيراليون، السيد سامورا كامارا، إن "الفقر والمجاعة وبطالة الشباب وانعدام المساواة الاجتماعية وتأثير تغير المناخ، على سبيل المثال لا الحصر، مسائل يجري معالجتها على نحو فعال؛ ولكن ينبغي إيجاد حلول متكاملة وابتكارية لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان المتأثرة بالنزاعات والبلدان ذات الوضع الهش والبلدان الأقل نمواً".

٨. وقالت رئيسة ليبيريا، السيدة جونسون سيرليف، إن الاتحاد الأفريقي "أنشأ عام ٢٠١٣ لجنة رفيعة المستوى في أفريقيا، كان لي الشرف في ترؤسها... تتوجت باعتماد موقف أفريقي مشترك يجسد أولويات قارتنا. وليسرني شديد السرور أن أسلم اليوم بأن أولوياتنا أصبحت مدرجة كلياً في برنامج عام ٢٠١٥ وفي خطة عمل أديس أبابا على السواء". وختمت كلمتها قائلة إن "التنفيذ الناجح لبرنامج التنمية لعام ٢٠٣٠ سيعتمد بشكل كبير على التدابير الملموسة المتخذة على المستوى شبه الوطني والوطني والإقليمي والعالمي. ويجب أن نستنبط ردوداً وطنية طموحة سعياً إلى تنفيذ البرنامج. ويجب أيضاً أن نضع موضع التنفيذ إجراءات وطنية من شأنها أن ترشد الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل إدماج البرنامج الجديد وإضفاء الطابع المحلي عليه في الإطار الوطني، ما من شأنه أن يؤدي إلى امتلاك زمام الأمور على الصعيد الوطني في عملية التنفيذ".

العمل اللائق من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا وبرنامج عام ٢٠٣٠

٩. على نحو ما شددت عليه الرئيسة جونسون سيرليف في مؤتمر قمة نيويورك، فإن طائفة الأهداف الطموحة تستلزم خطة صارمة لتنفيذها. والدور المحوري المكرس في برنامج عام ٢٠٣٠ للعمل اللائق باعتباره حافزاً للنمو الشامل، يضع مسؤولية كبيرة على عاتق منظمة العمل الدولية - مكتباً وهيئات مكونة.

١٠. بالإضافة إلى ذلك، يشدد برنامج عام ٢٠٣٠ على أهمية السياسات المتكاملة والمتسقة بين جميع الأهداف، ضماناً لنجاحها. ويتيح ذلك فرصة مهمة أمام منظمة العمل الدولية لدمج برنامج العمل اللائق في صميم الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للاستدامة.

١١. وتقرير المدير العام المقدم إلى الاجتماع الإقليمي بعنوان نحو تنمية شاملة ومستدامة في أفريقيا بتوفير العمل اللائق، يصف ما تحقق مؤخراً من تحسن في الأداء الاقتصادي للإقليم، ويشير في الوقت ذاته إلى أن التقدم الاجتماعي كان متفاوتاً. فقد تراقق الحد من الفقر المدقع باتساع انعدام المساواة في الدخل في بلدان كثيرة. وينمو السكان في أفريقيا بوتيرة سريعة تخلق حاجة هائلة لفرص العمل اللائق للشباب والشبان. وإمكانات الأجيال القادمة في سن العمل من الآن وحتى عام ٢٠٣٠، إمكانات هائلة ولكن عدم القدرة على تلبية توقعاتها قد يفرضي إلى تفاقم الأزمات الاجتماعية من قبيل الجريمة والنزاعات المدنية والهجرة الجماعية.

١٢. والأهداف المتفق عليها في برنامج عام ٢٠٣٠ لها أهداف طموحة ولكن في حال عدم تنفيذها بحلول عام ٢٠٣٠ فإن العواقب على العالم، وعلى أفريقيا خصوصاً، قد تكون قاتمة للغاية.

تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (الفقرة ٣)

"نعتزم العمل من الآن وحتى عام ٢٠٣٠، للقضاء على الفقر والجوع في كل مكان؛ ومكافحة أشكال عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛ وبناء مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع؛ وحماية حقوق الإنسان والعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات؛ وكفالة الحماية الدائمة للأرض ومواردها الطبيعية. ونعقد العزم أيضاً على تهيئة الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي المستدام والمطرود الذي يشمل الجميع، وللازدهار العميم وتوفير فرص العمل اللائق للجميع، مع مراعاة مختلف مستويات التنمية والقدرات الوطنية".

١٣. وتشكل الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة ركيزة تنفيذ برنامج عام ٢٠٣٠. وتشجع جميع الدول الأعضاء "على القيام، في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية، باتخاذ إجراءات طموحة على الصعيد الوطني لتلبية متطلبات تنفيذ هذه الخطة بشكل عام. وهذه الإجراءات يمكن أن تدعم الانتقال إلى مرحلة أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ من أدوات التخطيط القائمة، من قبيل استراتيجيات التنمية الوطنية والتنمية المستدامة، حسب الاقتضاء".

١٤. وسيكون من المهم لوزارات العمل والاستخدام والشؤون الاجتماعية، إلى جانب الشركاء الاجتماعيين، أن تكون مستعدة على نحو جيد لإجراء مناقشات استراتيجية بشأن دور العمل اللائق في النمو الشامل والتنمية المستدامة وبشأن الأولويات المحددة من قبيل الحماية الاجتماعية أو عمالة الشباب.

١٥. وقد ترغب الوفود المرسلة إلى الاجتماع الإقليمي في تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها بلدانها كخطوة تمهيدية في تحديد الأولويات السياسية ورصد التقدم المحرز. وقد تتراوح هذه الأولويات بين مجالات سياسية محددة من قبيل تنمية المهارات أو دعم المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر أو بناء قدرات المؤسسات الرئيسية من قبيل وزارات العمل والاستخدام والشؤون الاجتماعية والمعاهد الإحصائية، وبالطبع الشركاء الاجتماعيين.

١٦. والاختلاف الأساسي بنظر الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية، عند مقارنة فترة الأهداف الإنمائية للألفية مع برنامج عام ٢٠٣٠، يتمثل في أنّ برنامج العمل اللائق يشكل الآن جزءاً لا يتجزأ من المفهوم المتكامل للتنمية المستدامة. وبالتالي، سيكون من المهم أن تقوم الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية ببلورة فكرها السياسي وطريقة التنفيذ ضمن هذا النهج العام. وعلى سبيل المثال، لا بد للاستثمار في المهارات اليوم من أن يراعي الطلب المحتمل على المهارات في اقتصاد أخذ في التحول نحو تخفيض انبعاثات الكربون. وسوف يستلزم إرساء أرسيا للحماية الاجتماعية خطة للاستدامة المالية.

العمل اللائق وأهداف التنمية المستدامة

١٧. ترد الأهداف البالغ عددها ١٧ هدفاً في الملحق بهذه المذكرة. والهدف ٨ هو "تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والمستدام والشامل للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع". وغايات هذا الهدف هي التالية:

- ٨-١ الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي بنسبة ٧ في المائة على الأقل سنوياً في أقل البلدان نمواً؛
 - ٨-٢ تعزيز الإنتاجية من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات كثيفة اليد العاملة؛
 - ٨-٣ تعزيز استحداث فرص العمل وتنظيم المشاريع وإضفاء السمة المنظمة على المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر ونموها؛
 - ٨-٤ فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي؛
 - ٨-٥ تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص المعوقون، والمساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية؛
 - ٨-٦ الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب؛
 - ٨-٧ القضاء على العمل الجبري وعمل الأطفال في كافة أشكاله؛
 - ٨-٨ حماية حقوق العمل وتشجيع بيئات عمل سليمة وآمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة؛
 - ٨-٩ تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل؛
 - ٨-١٠ تعزيز سبل الحصول على الخدمات المالية.
١٨. ووسائل التنفيذ المذكورة في إطار هدف التنمية المستدامة رقم ٨، هي التالية: زيادة المعونة لصالح التجارة دعماً للبلدان النامية (٨-أ) وتنفيذ الميثاق العالمي لفرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية ووضع استراتيجية عالمية من أجل عمالة الشباب (٨-ب).

١٩. وهناك الكثير من أهداف التنمية المستدامة التي ترتبط بولاية منظمة العمل الدولية وبالذعام الأربع لبرنامج العمل اللائق. وتشكل الحماية الاجتماعية، بما فيها الأراضيات الوطنية، غاية (١-٣) للعمل في إطار الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر، ويأتي ذكرها مع سياسات الأجور والسياسات المالية، باعتبارها وسيلة هامة للحد من انعدام المساواة (١٠-٤). بالإضافة إلى ذلك، تستلزم الغايات بشأن القضاء على الفقر المدقع (١-١) والحد من الفقر (١-٢) التزاماً ومتابعة من جانب منظمة العمل الدولية. أما المهارات التقنية والمهنية فهي موضوع الغايات الثلاث المندرجة في إطار هدف التعليم (٤-٣ و ٤-٤ و ٤-٥). وتتعلق إشارات أخرى بالعمال الريفيين (٢-٣) والعمال في قطاعي الصحة والتعليم (٣-٣ و ٤-ج) والرعاية الصحية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي (٤-٥) والقضاء على التمييز وضمان تكافؤ الفرص (١٠-٣) والعمال المهاجرين (١٠-٧) والنهوض بالعمالة الصناعية (٩-٢) وإدماج المنشآت الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيم (٩-٣) والقدرة على مواجهة المخاطر المتصلة بالمناخ والصدمات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (١٣-١) والقوانين/ المعايير الدولية بشأن المحيطات وحفظ المياه (٤ ج) وسيادة القانون (١٦-٣) وإنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة (١٦-٦) واتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات (١٦-٧) والحريات الأساسية (١٦-١٠).

٢٠. ويشمل الهدف ١٧ وسائل التنفيذ والشراكات العالمية. وتدعو الغايات المحددة التي تتناول مسائل منهجية إلى تعزيز التنسيق والاتساق في السياسة العامة من أجل: تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والتنمية المستدامة؛ النهوض بالشراكات متعددة أصحاب المصلحة وتعزيز قدرة الرصد.

مؤشرات التنمية المستدامة

٢١. سيتوج العمل الجاري حالياً في اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة بشأن إطار المؤشرات العالمية، في تقرير صادر عن هذه اللجنة في آذار/ مارس ٢٠١٦ ومقدم إلى اجتماع المنتدى السياسي رفيع المستوى في تموز/ يوليه ٢٠١٦. ومنظمة العمل الدولية طرف في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات والمعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، الذي يعد مؤشرات مقترحة من أجل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة. وستكون المؤشرات العالمية عبارة عن قائمة قصيرة نسبياً، مجمعة لأغراض تقصي التقدم المحرز على المستوى العالمي. وتظهر التقارير الأولية للجنة الإحصائية للأمم المتحدة أنّ العديد من المؤشرات المهمة متاحة لأهداف العمل اللائق وتشير إلى منظمة العمل الدولية على أنها مصدر أساسي وجامع للمعلومات فيما يتعلق بهذه المؤشرات العالمية. وتبرز صعوبة عامة في مثل هذه المؤشرات، تنطبق خصوصاً على تلك المعنية بالعمل اللائق وتتمثل في قياس التقدم المحرز بشأن المسائل التي يصعب قياسها، من قبيل تلك التي تشمل مضموناً نوعياً مثل الحوار الاجتماعي.

التنفيذ

٢٢. ينظر البرنامج إلى الإجراءات التي تضطلع بها البلدان على أنها الوسيلة الأساسية لتنفيذ الإجراءات المعززة على المستوى الدولي:

ستنصب جهودنا بشكل رئيسي على وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة تتسم بالتماسك وتقع تحت السيطرة الوطنية، مدعومة بأطر تمويل وطنية متكاملة... وفي الوقت نفسه، يتعين دعم جهود التنمية الوطنية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية، بوسائل منها إنشاء نظام للتجارة العالمية ونظم نقدية ومالية تتسم بالتجانس ويدعم بعضها بعضاً، وتعزيز تدبير شؤون الاقتصاد وتحسينه على الصعيد العالمي.^٢

٢٣. ومن المزمع إقامة شراكة عالمية معززة من أجل تيسير الانخراط في مسعى عالمي حثيث لدعم تنفيذ جميع الأهداف والغايات، تلتئم في إطاره الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة، وتحتشد في ظلها كافة الموارد المتاحة. ومن المتوقع أن تتطور الشراكة العالمية وأن تشمل العديد من الشراكات متعددة أصحاب المصلحة التي تتمحور حول أهداف مختلفة.

^٢ برنامج عام ٢٠٣٠، الفقرة ٦٥.

٢٤. ويتمثل الدعم الرئيسي للشراكة العالمية في السياسات والإجراءات الواردة في خطة عمل أديس أبابا. وهي تتعلق "بالموارد العامة المحلية، والمؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية، والتعاون الإنمائي الدولي، والتجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية، والديون والقدرة على تحمل الديون، ومعالجة المسائل النُظمية، والعلوم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات، والبيانات، والرصد والمتابعة."٤ وجرى التسليم بالعمل اللائق باعتباره جزءاً أساسياً من خطة عمل أديس أبابا التي تستهل على الشكل التالي:

سنشجع على إقامة مجتمعات مسالمة جامعة، ماضين قدماً بكل عزم صوب إنشاء نظام اقتصادي عالمي عادل لا يتخلف فيه عن الركب أي بلد أو شخص، مع إتاحة فرص العمل اللائق وسبل كسب العيش المنتجة للجميع، والحفاظ على كوكبنا في الوقت نفسه لما فيه صالح أطفالنا والأجيال المقبلة.٥

٢٥. وشددت خطة عمل أديس أبابا كذلك على الدور المركزي للعمالة المنتجة والعمل اللائق والحماية الاجتماعية في استدامة التنمية، وعلى متابعة برنامج عام ٢٠٣٠:

...سعيًا لتمكين كافة الناس من الاستفادة من ثمار النمو، سندرج هدف توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع في صلب استراتيجياتنا الإنمائية الوطنية باعتباره هدفاً رئيسياً. وسنشجع مشاركة النساء والرجال، بمن فيهم الأشخاص المعوقون، بصورة كاملة ومكافئة في سوق العمل المنظم. وننوّه بأن المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر، التي تولّد الغالبية العظمى من فرص العمل في العديد من البلدان، كثيراً ما تقتصر إلى فرص الحصول على التمويل. وفي معرض التعاون مع الجهات الفاعلة الخاصة والمصارف الإنمائية، نلتزم بتعزيز فرص حصول المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر على الائتمان بصورة مناسبة ومعقولة التكلفة ومستقرة، وكذلك على التدريب الملائم لتنمية مهارات الجميع، لا سيما الشباب وأصحاب المشاريع الحرة. وسنعزز الاستراتيجيات الوطنية الموجهة إلى الشباب، باعتبارها أداة رئيسية لتلبية احتياجات الشباب وطموحاتهم. وملتزم أيضاً بصوغ استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب ووضع التنفيذ بحلول عام ٢٠٢٠، وإنفاذ الميثاق العالمي لفرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية.٦

٢٦. ويولي برنامج عام ٢٠٣٠ دوراً رئيسياً للقطاع الخاص:

سنرسخ قطاع أعمال يتسم بالدينامية وحسن الأداء، مع حماية حقوق العمال والمعايير البيئية والصحية وفقاً للمعايير والاتفاقات الدولية ذات الصلة وسائر المبادرات الجارية في هذا الصدد، مثل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان ومعايير العمل لمنظمة العمل الدولية واتفاقية حقوق الطفل والاتفاقات البيئية الرئيسية المتعددة الأطراف، لصالح الأطراف في هذه الاتفاقات.٧

الشراكات متعددة أصحاب المصلحة

٢٧. يدعو برنامج عام ٢٠٣٠ إلى "تنشيط الشراكة العالمية وتعزيزها وتوفير وسائل تنفيذ تكون بالقدر نفسه من الطموح. فبتنشيط الشراكة العالمية، سيتيسر الانخراط في مسعى عالمي حثيث لدعم تنفيذ جميع الأهداف والغايات، تلتئم في إطاره الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة، وتحتشد في ظلّه كافة الموارد المتاحة."٨ ومن الممكن أن يكون العديد من الشراكات القائمة أو الجديدة جزءاً من النهج. ويجب ألا يغيب عن الأذهان أنّ الهيكل الثلاثي لمنظمة العمل الدولية، في عدة جوانب، يجعل من تلك الشراكة "الشراكة متعددة أصحاب المصلحة" الأكثر رسوخاً.

٤ برنامج عام ٢٠٣٠، الفقرة ٦٢.

٥ خطة عمل أديس أبابا، الفقرة ١.

٦ خطة عمل أديس أبابا، الفقرة ١٦.

٧ برنامج عام ٢٠٣٠، الفقرة ٦٧.

٨ برنامج عام ٢٠٣٠، الفقرة ٦٠.

٢٨. والحدث رفيع المستوى الذي نظّمته مجموعة أصدقاء العمل اللائق والتنمية المستدامة في نيويورك في ٢٥ أيلول/ سبتمبر، أيد فكرة إنشاء شراكة متعددة أصحاب المصلحة من أجل دعم تنفيذ نتائج العمل اللائق. ومنظمة العمل الدولية شريك نشط أيضاً في عدة منصات متعددة أصحاب المصلحة تتناول الأبعاد البيئية للاستدامة، لاسيما الشراكة من أجل العمل لصالح الاقتصاد الأخضر.^٩ وتشكل عمالة الشباب شاغلاً رئيسياً في بلدان كثيرة، كما يرد ذلك في الغايتين ٨-٥ و ٨-٦. وقد حان الوقت في هذا الصدد، لأن يطلق مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة "المبادرة العالمية بشأن الوظائف اللائقة للشباب". وترمي هذه الشراكة متعددة الوكالات، التي ترأسها منظمة العمل الدولية، إلى تسهيل زيادة التأثير وتوسيع نطاق الأنشطة المضطلع بها على المستوى القطري بشأن الوظائف اللائقة للشباب من خلال شراكات متعددة أصحاب المصلحة ونشر سياسات قائمة على البيانات والارتقاء بعمليات التدخل الفعالة والابتكارية. ويرتبط هذا الهدف مباشرة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بعمالة الشباب. وقد استندت هذه المبادرة إلى نجاح مجلس التعاون المشترك بين الوكالات بشأن الحماية الاجتماعية، الذي يمكن تماماً أن يؤدي دوراً رئيسياً في تنفيذ الغاية ٣-١. وهناك منصات تعاونية مماثلة قيد البحث فيما يتعلق بعدد من الغايات الأخرى من قبيل العمل الجبري وعمل الأطفال والسياحة المستدامة. وفي بعض الحالات، ستكون منظمة العمل الدولية الجهة الداعية وفي حالات أخرى جهة مشاركة.

وضع سياسة منظمة العمل الدولية وأهداف التنمية المستدامة

٢٩. إنّ الدور المركزي الممنوح للعمل اللائق في برنامج عام ٢٠٣٠ يمثل تأييداً مهماً للدور الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية في تعزيز التنمية المستدامة، وبالتالي يتيح أمام المنظمة فرصة يعتد بها لأداء دور استراتيجي في تنفيذه. وبموازاة عملية وضع برنامج عام ٢٠٣٠، عكفت منظمة العمل الدولية على وضع عدد من المبادرات الاستراتيجية حتى موعد الاحتفال بمئويتها. وتجمع مبادرة المؤوية بشأن القضاء على الفقر مجالات بارزة في أنشطة المنظمة تسهم في برنامج عام ٢٠٣٠ وتساعد على تحديد مساهمة منظمة العمل الدولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٠. وسوف تضطلع معايير العمل الدولية بدور أساسي في رسم معالم الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الغايات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ومن شأن النتائج السياسية العشر والنتائج التمكينية الثلاث الواردة في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ لمنظمة العمل الدولية، أن تمكّن موارد المنظمة من تقديم الدعم إلى أهداف التنمية المستدامة. وهي تشمل توفير وظائف أكثر وأفضل ومعايير العمل وأرضيات الحماية الاجتماعية والمنشآت المستدامة والاقتصاد الريفي والاقتصاد غير المنظم والامتنال وأشكال العمل غير المقبولة والهجرة والعمال وأصحاب العمل. وتشمل المحركات السياسية المشتركة معايير العمل والحوار الاجتماعي والمساواة بين الجنسين. بالإضافة إلى ذلك، سوف تفضي مبادرات المؤوية بشأن القضاء على الفقر والانتقال إلى اقتصاد أكثر اخضراراً والمرأة في العمل ومستقبل العمل، إلى استشرافات تحليلية قيمة وتطورات سياسية يمكنها أن تدعم مساهمة منظمة العمل الدولية في أهداف التنمية المستدامة.

٣١. وهناك جانب مهم في النهج المتكامل لمنظمة العمل الدولية، ألا وهو تحليل انعكاسات تغير المناخ على سوق العمل. وقد أفضى ذلك إلى فهم واضح مفاده أنّ لتغير المناخ والاستجابات السياسية ذات الصلة به انعكاسات مهمة على العمالة والمداخيل والإدماج الاجتماعي، من حيث التأثيرات الإيجابية والسلبية على حد سواء. وخلال مؤتمر العمل الدولي في عام ٢٠١٣، اعتمدت الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية قراراً بشأن التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، يوفر إطاراً لدعم الانتقال العادل والعمل اللائق سعياً إلى إيجاد حلول بشأن تغير المناخ والتنمية المستدامة. ووضع اجتماع ثلاثي للخبراء انعقد من ٥ إلى ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥، مبادئ توجيهية عملية من أجل تنفيذ الإطار السياسي للانتقال عادل على المستوى الوطني، لكي يبحثها مجلس الإدارة.^{١٠}

^٩ انظر: <http://www.unep.org/greeneconomy/PAGE>.

^{١٠} الوثيقة GB.325/POL/3.

٣٢. وهناك جانب مهم آخر في متابعة برنامج عام ٢٠٣٠، يتمثل في استحداث المؤشرات الملائمة. وتشارك منظمة العمل الدولية بشكل نشط في أعمال لجنة الإحصاءات للأمم المتحدة على المستوى العالمي. ومن الممكن أن نتوقع أن البلدان قد ترغب في الحصول على مؤشرات أكثر اتساعاً من مجرد المجموعة المحدودة قيد الإعداد من أجل الرصد العالمي. وتضع منظمة العمل الدولية مبادئ توجيهية تقنية للتحليل القطري استناداً إلى الخبرة في دعم المواصفات القطرية بشأن العمل اللائق وغيرها من الخبرات ذات الصلة.

مسائل مطروحة للمناقشة

٣٣. يطرح برنامج عام ٢٠٣٠ فرصاً وتحديات أمام منظمة العمل الدولية. وتأتي آراء الاجتماع الإقليمي بشأن القائمة التالية غير الشاملة من المسائل في وقتها:

- (١) ماذا تزمع الحكومات القيام به على المستوى الوطني كمتابعة لاعتماد برنامج عام ٢٠٣٠؟
- (٢) ما هي خطط النقابات ومنظمات أصحاب العمل الوطنية من أجل المشاركة مع الحكومة والشركاء الدوليين في هذا الصدد؟
- (٣) هل أدرجت مسألة إعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في جدول أعمال المشاورات الثلاثية الوطنية؟
- (٤) ما هو نوع الدعم الذي ترغب الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في الحصول عليه من المكتب؟ على سبيل المثال، هل تُعتبر عمليات الاستعراض الواسعة للخيارات السياسية من أجل النمو الشامل من خلال تعزيز العمل اللائق، عمليات مفيدة؟ هل هناك مسائل واضحة ذات أولوية تستلزم إجراءات سريعة؟ ما هي التكييفات المطلوبة على البرامج السابقة لمنظمة العمل الدولية في مجال بناء القدرات من أجل تمكين الهيئات المكونة من المشاركة كلياً في صنع السياسات العامة على المستوى الوطني من أجل التنمية المستدامة؟
- (٥) ما هو الدور الذي ينبغي لمنظمة العمل الدولية أن تهدف إلى القيام به في المتابعة على مستوى القارة لبرنامج عام ٢٠٣٠ ومن خلال اللجان الاقتصادية الإقليمية؟ ويزمع برنامج عام ٢٠٣٠ إجراء متابعة على المستويين الإقليمي والعالمي تسمح بتبادل المعلومات بشأن السياسات والتقدم المحرز.
- (٦) كيف يمكن للشراكة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية أن تطور على أفضل وجه التزامات مع الوكالات الدولية الأخرى ووكالات التعاون الإنمائي والجهات الفاعلة الأخرى، لدعم تنفيذ العمل اللائق من أجل التنمية المستدامة؟

الملحق

أهداف التنمية المستدامة

- الهدف ١ القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
- الهدف ٢ القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
- الهدف ٣ ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
- الهدف ٤ ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع
- الهدف ٥ تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
- الهدف ٦ ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة
- الهدف ٧ ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
- الهدف ٨ تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
- الهدف ٩ إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار
- الهدف ١٠ الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
- الهدف ١١ جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
- الهدف ١٢ ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
- الهدف ١٣ اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره*
- الهدف ١٤ حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
- الهدف ١٥ حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي
- الهدف ١٦ التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَس فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات
- الهدف ١٧ تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

* مع التسليم بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي.